الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

15 **شوال** 1435 –11 **أغسطس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الانسان في العالم	26

الجمعية: عند تطبيق النظام سيكون هناك انتهاك لحقوق الموظف

"حقوق الإنسان": سنتدخل عند رصد شكاوى وتظلّمات بسبب "ساند"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://sabq.org/mmigde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
أكد مصدر مطلع في جمعية حقوق الإنسان لـ"سبق"، بأنه عند رصد شكاوى وتظلمات بسبب نظام "ساند"، سوف تتدخل الجمعية والجهات المعنية، ومن المفترض دراسة الموضوع قبل إعلانه.
وأوضح المصدر بأنه غالباً عند تطبيق النظام سيكون هناك انتهاك لحقوق الموظف؛ لأنه لو كان النظام ألزم الشركة، فإنها ستفرضه على الموظف وتخيره إما تدفع أو لا تستمر بالمنشأة.
وأردف المصدر: الفكرة جيدة مبدئياً؛ أن يكون دعم العاجز عن العمل، ولكن عملية تحميل الموظف ورب العمل الذي لديه أعباء كثيرة والموظف في القطاع الخاص غالباً راتبه قليل جعلها غير ناجحة، ولابد أن يكون مشاركة بين الجهات الحكومية.
وأضاف المصدر: كان بالإمكان وضع ساند كرسوم للجهات التي تحقق أرباحاً كمسؤولية اجتماعية.
يذكر أن نظام "ساند" يهدف إلى حماية العاطل عن العمل مؤقتاً، بصرف تعويض له، وحدد التعويض بين 2000 و 9000 ريال بهدف تقليص التكلفة على المشتركين إلى الحد الأدنى، من القطاعين الخاص والحكومي.

"التفتيش الإلكتروني" يرصد تجاوزات 3 قضاة

"حقوق الإنسان" تسجل انخفاضا في شكاوى المواطنين ضد القضاء بنسبة 1٪

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=196755&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
في الوقت الذي رصد فيه التفتيش القضائي الإلكتروني 3 قضاة مقصرين، وتم رفع تقارير سرية عن تجاوزاتهم إلى المجلس الأعلى للقضاء، سجلت جمعية حقوق الإنسان انخفاضا في عدد الشكاوى الواردة إليها ضد القضاء بنسبة 1%

نتيجة تفعيل التفتيش الإلكتروني، ولجنة المتابعة في المحاكم لمراقبة أعمال القضاة وإنجازهم، ومدى التزامهم بساعات العمل اليومي.
وأبلغ مصدر قضائي رفيع "الوطن" بأن تطبيق التفتيش القضائي الإلكتروني مكن أكثر من 14 قاضيا من ذوي الكفاءة العالية من الاطلاع على أجهزة القضاة في المحاكم في كافة أنحاء المملكة عن طريق الرقابة الذاتية التي جهزتها الوزارة، مما أسفر عن رصد 3 قضاة مقصرين في إنهاء القضايا المعروضة عليهم نتيجة عدم التزامهم بساعات العمل اليومية.
من جهته، أوضح أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي لـ"الوطن" أمس أن "تطبيق التفتيش الإكتروني ساهم في تحقيق نتائج إيجابية"، مضيفا أن "القضاء لايزال بحاجة إلى المزيد من التطوير".

في الوقت الذي رصد فيه التفتيش القضائي الإلكتروني 3 قضاة مقصرين، وتم رفع تقارير سرية عن تجاوزاتهم للمجلس الأعلى للقضاء، سجلت جمعية حقوق الإنسان انخفاضا في عدد الشكاوى الواردة للجمعية من قبل مواطنين ضد القضاء بنسبة 1% نتيجة تفعيل التفتيش الالكتروني، ولجنة المتابعة في المحاكم لمراقبة أعمال القضاة وإنجازهم، ومدى التزامهم بساعات العمل اليومي.
وعلمت "الوطن" من مصدر قضائي، أن المجلس الأعلى للقضاء يسعي لتحسين أداء أعمال القضاة في المحاكم، وتسريع إنهاء الإجراءات ومتابعة ذلك عن طريق عدة طرق، حيث لجأ المجلس لتطبيق التفتيش القضائي الالكتروني الذي يمكن أكثر من 14 قاضيا من ذوي الكفاءة العالية من الاطلاع على أجهزة القضاة في المحاكم بكافة أنحاء المملكة عن طريق الرقابة الذاتية التي جهزتها الوزارة، الأمر الذي مكن التفتيش القضائي من رصد 3 قضاة مقصرين في إنهاء القضايا المعروضة عليهم نتيجة عدم التزامهم بساعات العمل اليومية.
وأوضح المصدر أن لجنة المتابعة التي خصصت من قبل المجلس الأعلى للقضاء، لمتابعة التزام القضاة بساعات العمل اليومي داخل المحاكم وحسن التعامل مع المراجعين رصدت تحسنا ملحوظا في التزام القضاة بالحضور، وتسجيل رضاء المراجعين عن تعامل القضاة معهم خلال السبعة أشهر الماضية.
وأفاد المصدر بأنه يتم من خلال عملية التفتيش الإلكتروني على القضاة تسجيل نسبة عدد القضايا المنجزة من قبل كل قاضي حسب المحكمة التابعة له، ويتم ذلك عن طريق ما يتم تسجله على الحاسب الآلى الخاص بالقاضي إثر الجلسة القضائية وما يدور حولها.
من جهته، أوضح أستاذ القانون بجامعة الملك عبد العزيز الدكتور عمر الخولي لـ"الوطن" أمس أن تطبيق التفتيش الإلكتروني ساهم في تسريع أعمال القضاة وإخضاعهم للمراقبة من قبل المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، حيث ساهم في إنهاء القضايا باعتبار أن ذلك مطلبا أساسيا أمام كافة القضاة. كما ساهم في تحقيق نتائج ايجابية وزيادة الإنتاجية لدى الكثير من منسوبي وزارة العدل من القضاة وكتاب العدل. وأضاف الخولي أن القضاء لايزال بحاجة إلى المزيد من التطوير بكافة الجوانب، موضحا أن التزام القضاة بساعات العمل اليومي والحضور في الأوقات الرسمية للدوام، انعكس على إنتاجية الكثير منهم بحيث لا نجد ذلك التكدس الملحوظ سابقا في دهاليز المحاكم، وسرعة إنجاز المعاملات في كتابة العدل.
وأشار إلى أن التفتيش القضائي الالكتروني خصص لمتابعة عمل القضاة، وقياس المدى الذي يستطيع أن يصل له القاضي في إنجاز المعاملات اليومية.

÷التفتيش القضائي الإلكتروني× يرصد تجاوزات3 قضاة لم يلتزموا بساعات العمل اليومية

المصدر: جريدة انحاء الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.an7a.com/147318

(أنحاء) – متابعات : –
رصد التفتيش القضائي الإلكتروني تجاوزات ضد 3 قضاة قصروا في إنهاء القضايا المعروضة عليهم نتيجة عدم التزامهم بساعات العمل اليومية.
وأوضح مصدر أنه تم رفع تقارير سرية عن تجاوزاتهم إلى المجلس الأعلى للقضاء، وقال أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي : "تطبيق التفتيش الإكتروني ساهم في تحقيق نتائج إيجابية"، وذلك حسب "الوطن".
وسجلت جمعية حقوق الإنسان انخفاضا في عدد الشكاوى الواردة إليها ضد القضاء بنسبة 1% نتيجة تفعيل التفتيش الإلكتروني، ولجنة المتابعة في المحاكم لمراقبة أعمال القضاة وإنجازهم، ومدى التزامهم بساعات العمل اليومي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

معركة "ساند" تشتد قبل تطبيقه بأيام... و"التأمينات" تُراجع ولا تتراجع!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام - عبدالله الدحيلان - الرياض - فيصل عبدالكريم
علمت «الحياة» أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تتجه إلى تطوير نظام «ساند» لإعانة المتعطلين عن العمل الذي أقرته أخيراً، وإخضاعه لمزيد من الدرس. ويشمل التطوير - بحسب مصادر تحدثت إلى «الحياة» أمس - استرجاع المبالغ التي يتم استقطاعها بعد التقاعد، في حال لم يتعرض الموظف للفصل أثناء أعوام عمله. لكن المصادر أكدت تمسك المؤسسة بتنفيذ النظام، مشددة على أنه سيكون «إلزامياً على الجنسين، ممن هم دون 59 عاماً». ويقدر عدد من سيشملهم التطبيق بنحو 1.5 مليون شخص مسجل في نظام التأمينات. وقالت إن إخضاع نظام «ساند» للدرس «أمر غير مستبعد، إذا لزم الأمر. فكل نظام قابل للتطوير وإعادة النظر»، مشددة على أن ذلك «لا يعني بأية حال تخلي المؤسسة عن تطبيق هذا النظام، إذ إن تطبيقه سيكون إلزامياً على الجنسين، اعتباراً من راتب الشهر الجاري». (للمزيد)
وذكرت المصادر أن من أبرز النقاط التي تمت مطالبة المؤسسة بدرسها في نظام «ساند» استرجاع المبالغ التي يتم استقطاعها بعد التقاعد، في حال لم يتعرض الموظف للفصل أثناء أعوام عمله، وأن «المطالبين بدرس تغيير هذه النقطة يغيب عنهم أن مبالغ الاشتراكات التي سيتم استقطاعها هي لتوفير الحماية الاجتماعية، وهو ما يضمن صرف التعويض للمشترك وغيره، من خلال مجموعة من الشروط المحددة». وتزايدت خلال الأيام الماضية وتيرة الانتقادات للنظام من المستفيدين، الذين ذهب فريق منهم إلى اعتبار ما يجري «استحلالاً للمال من دون وجه حق»، معتبرين أنه من «الفعل المحرم شرعاً، ولا ينبغي فعله». وأطلق المعترضون وسماً (هاشتاق) على «تويتر» ذكروا فيه أن «ساند» ينطبق عليه الحديث النبوي: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه».

اتجاه لضم "محدودي الدخل" لمعونة تسديد فاتورة الكهرباء.. قريباً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري
أكد مصدر في هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج لـ«الحياة» تسديد الهيئة فواتير الكهرباء لـ 350 ألف مستفيد من «الضمان الاجتماعي»، خلال العام 2013، مؤكداً أن الهيئة تطمح، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، والجهات الحكومية المختلفة، إلى رفع عدد المستفيدين من معونة تسديد فاتورة الكهرباء إلى نصف مليون عدَّاد خلال الأعوام المقبلة. (للمزيد)

وأوضح أن هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج تتعاون سنوياً مع وزارة الشؤون الاجتماعية في برنامج معونة تسديد جزء من فواتير الكهرباء لمستفيدي «الضمان الاجتماعي» الذي بدأ منذ 2009.
وأكد ارتفاع عدد عدادات الكهرباء التي تسدد فواتيرها جزئياً من 270 ألفاً إلى 350 ألفاً خلال 2013. وأضاف: «تعمل الهيئة على الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها في برنامج معونة تسديد جزء من فاتورة الكهرباء مع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى توسيع شريحة المستفيدين من البرنامج، إذ تطمح إلى أن يصل العدد إلى 500 ألف عداد خلال الأعوام المقبلة».
وأفاد بأن برنامج معونة تسديد جزء من فواتير الكهرباء لمستفيدي الضمان الاجتماعي يمثل الأيتام والأرامل والمطلقات، إضافة إلى أبناء السبيل الذين لا يوجد لديهم عائل، لافتاً إلى أن عددهم يبلغ حوالى 700 ألف مستفيد، ويمثلون 10 في المئة من فئة الاستهلاك السكاني في السعودية.
وأشار إلى أن هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج تطمح من خلال دراسة أعدت حديثاً إلى تطوير البرنامج لينضم إليه المواطنون ذوو الدخل المحدود، الذين تتوافر لديهم أدلة واضحة على محدودية دخلهم الشهري، منوهاً بأنه تم الرفع بالدراسة إلى الجهات المختصة للنظر فيها، وسيتم الإعلان عن نتائجها قريباً.

"القضاء الأعلى" يمنع "الجزائية" من إحالة القضايا من دون حكم خاضع للاستئناف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
كشفت مصادر قضائية لـ «الحياة» صدور قرار من المجلس القضاء الأعلى، يمنع قضاة المحاكم الجزائية من إحالة أي قضية تعرض عليهم، من دون صدور حكم خاضع للاستئناف، وإذا رُفعت قضية بصفة رسمية إلى محكمة؛ فلا تجوز إحالتها إلى جهة أخرى، إلا بعد الحكم فيها ويجوز للمدعى عليه الاعتراض على عدم الاختصاص لتحال إلى محكمة الاستئناف، لتقرر ما تراه. ويصب القرار في مصلحة المتهمين، إذ يضمن لهم حق الطعن في الأحكام الصادرة في حقهم.
وصدر القرار بعد أن رفع قضاة المحاكم الجزائية خطاباً، يفيد أن محكمة الاستئناف تطلب تطبيق اللوائح التنفيذية للمادة 74 من نظام المرافعات الشرعية السابق المتعلقة بـ «التدافع في الاختصاص»، في الوقت الذي قضت فيه المادة الخامسة من نظام الإجراءات الجزائية أنه إذا رُفعت قضية بصفة رسمية إلى محكمة، فلا تجوز إحالتها إلى جهة أخرى إلا بعد الحكم فيها، أو إصدار قرار بعدم اختصاصها بالنظر فيها وإحالتها إلى الجهة المختصة. وطالب القضاة بتوجيههم حيال هذا الأمر.
وتمت دراسة من الإدارة العامة للمستشارين، رفعت إلى مجلس القضاء الذي أخذ بها كونها تقضي بمنع الجزائية إحالة أية قضية تعرض عليهم من دون صدور حكم خاضع للاستئناف، ووجوب الأخذ بالمادة الخامسة من نظام الإجراءات الجزائية. وأكد القرار ذاته أن العمل بنظام المرافعات يكون فيما لم يرد فيه حكم في نظام الإجراءات الجزائية بناء على النظام نفسه، القاضي أنه عندما يكون الحكم واضحاً وصريحاً في نظام الإجراءات الجزائية وجب الأخذ به.
وأكدت المصادر ذاتها أن القرار يأتي «اهتماماً بأمر المواطنين والمتهمين، استناداً إلى القاعدة الأساسية التي تفرض براءة المتهم، حتى تثبت إدانته، ولمنع طول الإجراءات».
وأشارت المصادر إلى أن المحكمة الجزائية تختص بـ «الفصل في جميع القضايا الجزائية، وجميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجزائية المرفوعة أمامها، إلا إذا نص النظام على خلاف ذلك، وإذا كان الحكم في الدعوى الجزائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جزائية أخرى، وجب وقف الدعوى حتى يتم الفصل في الدعوى الأخرى، وتؤلف المحكمة الجزائية من دوائر متخصصة، وهي: دوائر قضايا القصاص والحدود ودوائر القضايا التعزيرية ودوائر

قضايا الأحداث، وكل دائرة من دوائر المحكمة الجزائية من ثلاثة قضاة، باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها قاضٍ فرد».
وأوضحت المصادر أنه «يجوز لمن صدر الحكم ضده سواءً أكان تعزيراً أم غيره أم صدر عن عدم الاختصاص، فإن قانون الإجراءات الجزائية كفل الطعن لجميع المتهمين. ويهدف الطعن في الحكم إلى إعادة طرح الدعوى من جديد أمام محكمة الاستئناف التي ينظر فيها ثلاثة قضاة، والتي تنظر في تفاصيل القضية من جديد، وتقر رفض الحكم الصادر من المحكمة أو إعادتها إلى المحكمة بملاحظات».
بدوره، أوضح المحامي المستشار القانوني عبدالعزيز الزامل أن «قرار مجلس القضاء جاء لينهي مشكلة أضرت بالمتهمين، إذ إن بعض القضاة يرفض إعطاء المتهم حق الاعتراض على الحكم، متذرعاً بعدم الاختصاص»، معتبراً أن الأمر «مجرد دفع لا يحق الاعتراض عليه. في حين أن مسألة الاختصاص من المسائل الأولية التي يقتضي حسن سير العدالة البت فيها قبل النظر في الموضوع، وإذا درأت المحكمة عدم الاختصاص؛ فإنه يجب أن تصدر بذلك حكماً ابتدائياً قابلاً للاستئناف، ولا يكتسب القطعية إلا بتأييده من الاستئناف أو انتهاء مدة الطعن».
وقال الزامل: «في حال اعتراض الجهة المحال إليها القضية، ودفعها أيضاً بعدم الاختصاص؛ يجب أن تصدر حكماً آخر، وعند اكتسابه القطعية تحال القضية إلى لجنة تنازع الاختصاص المنصوص عليها في نظام القضاء والمشكلة في قرار المجلس الأعلى للقضاء، والتي تعمل على الفصل لتحديد المحكمة المختصة وقرارها يكون في صالح المتهم».

قضايا «العنف الأسري» و«العقوق» ترتفع في «الرياض» و«الشرقية».. وتنخفض في «مكة»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
رصدت «الحياة» في إحصائية صادرة عن وزارة العدل أخيراً، انخفاضاً في قضايا العنف الأسري ضد الزوجات أو الأطفال، وعقوق الوالدين المنظورة في محاكم منطقة مكة المكرمة خلال الأشهر التسعة الماضية، مقارنة بالعامين الماضيين، فيما سجلت المحاكم الشرعية في مناطق الرياض والشرقية وعسير والجوف ارتفاعاً ملحوظاً.
وكشف الإحصاء الحديث (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، بلوغ أعداد قضايا عقوق أحد الوالدين أو أذيتهم إلى 561 قضية في محاكم منطقة مكة المكرمة خلال العام الحالي، بعدما كانت في العام الماضي 567 قضية . وسجلت قضايا إيذاء الزوج لزوجته أو إيذاء الزوجة لزوجها في محاكم منطقة مكة انخفاضاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إذ بلغت هذا العام 63 قضية، بعدما بلغت 153 قضية في عام 1433هـ، ثم تقلصت إلى 101 قضية في العام الماضي.
وتدرجت قضايا العنف ضد الطفل بالانخفاض من ست قضايا في عام 1433هـ إلى ثلاثٍ في عام 1434هـ، ثم قضيتين خلال العام الحالي.
ويأتي ذلك في الوقت الذي تشهد غالبية المحاكم السعودية في مناطق الرياض والشرقية وعسير والجوف، ارتفاعاً متدرجاً في معظم قضايا العنف الأسري المنظورة وتبايناً في بعضها، إذ ارتفعت قضايا العقوق في منطقة الرياض من 249 قضية في عام 1433هـ، إلى 324 قضية في عام 1434هـ، و 326 قضية في 1435هـ. وفيما سجلت محاكم منطقة الرياض 142 قضية إيذاء الزوج لزوجته، أو إيذاء الزوجة لزوجها بالإحصاء نفسه خلال عامي 1433و1434هـ، ارتفعت خلال العام الحالي إلى 151 قضية. وفي «الشرقية» نظرت المحاكم 75 قضية عقوق خلال عام 1433هـ، ثم ارتفعت إلى 97 قضية في العام التالي (1434هـ)، ثم قفزت خلال العام الحالي إلى

109 قضية. كما ارتفعت قضايا إيذاء الزوج لزوجته أو إيذاء الزوجة لزوجها من 121 قضية في عام 1433هـ، إلى 139 قضية في العام التالي، ثم تراجعت خلال العام الحالي إلى 90 قضية.
وفيما سجلت محاكم المنطقة الشرقية قضية واحدة للعنف ضد الطفل على مدى عامي 1433و1434هـ، ارتفعت إلى ٣ قضايا في العام الحالي.
وفي منطقة عسير، ارتفعت قضايا عقوق الوالدين خلال ثلاثة أعوام من 45 قضية في عام 1433هـ، إلى 75 قضية في عام 1434هـ، حتى بلغت هذا العام 80 قضية. أما قضايا إيذاء الزوج لزوجته أو إيذاء الزوجة لزوجها فارتفعت من 22 قضية في عام 1433هـ إلى 30 قضية في 1434هـ، إلا أنها تراجعت هذا العام إلى 13 قضية. أما قضايا العنف ضد الطفل فتباينت أعدادها ما بين ارتفاع ثم انخفاض ثم ارتفاع، إذ نظرت محاكم «عسير» قضية واحدة في عام 1433هـ، ثم لم تسجل أية قضية في العام التالي، لتعود قضايا العنف ضد الطفل مرة أخرى إلى الظهور في العام الحالي بقضيتين. وفي «الجوف» واصلت قضايا عقوق الوالدين ارتفاعها، فمن 42 قضية في 1433هـ، إلى 53 قضية في 1434هـ، وبلغت 57 قضية خلال العام الحالي.
وتباينت أعداد إيذاء الزوج لزوجته أو إيذاء الزوجة لزوجها من 12 قضية في 1433هـ، ثم انخفاضها إلى قضية واحدة في 1434هـ، ثم عودتها إلى الارتفاع في العام الحالي إلى 18 قضية.

"البصمة الإلكترونية" تحفظ "الحقوق" وتهدد "الصحة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة – نجلاء رشاد
بـ «لمسة إصبع» أصبح من الممكن التعرف على الشخص، إذ تكفلت «البصمة» بحفظ «الهوية» الشخصية، من خلال تفعيلها في الأحوال المدنية والجوازات، إضافة إلى بعض المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاصة الخاضعة للتأمين الصحي.
وقننت أنظمة الحضور والغياب من خلال تفعيل نظام «البصمة» والذي جاء عوضاً عن التوقيع الكتابي في «كشف الحضور» أو البطاقة الذكية أو الرقم السري، لتحديد وقت الحضور والانصراف والتوقيع والتأخير، تجنباً الوقوع في الكثير من أخطاء ومشكلات التلاعب في كشف الحضور والانصراف.
ورغم أن جهاز «البصمة» أثبت كفاءته في العديد من المصالح والهيئات الحكومية والبنوك والشركات الكبرى، إلا أنه يبقى «سلاحاً ذا حدين» بين حفظه لـ «الحقوق» وتهديده لـ «الصحة»، إذ أكدت مديرة إدارة التوعية الصحية والطب الوقائي في إدارة الرعاية الصحية الأولية بمحافظة جدة منيرة بلحمر في حديث سابق إلى «الحياة» أنه يجب التعامل مع نظام البصمة بحذر، لانتقال الفايروسات مباشرة من خلاله.
وقد حذّرت دراسة طبية من استخدام أجهزة البصمة الإلكترونية كونها تتسبب في حدوث طفرات، كما أنها تطلق أشعة x-ray وبالتالي تتعرض له اليد دون واق ما يركز عملية الإصابة، مشيرة إلى أن ضرر هذه الأجهزة لن يحدث على المدى القريب وقد يصل إلى أكثر من 10 أعوام.
وشددت الدراسة على عدم سلامة استخدام بعض الوزارات والإدارات الحكومية والمنشآت الخاصة لأجهزة البصمة الإلكترونية، ما قد يتسبب في الأمراض الجلدية التي تسهم في نقل الجراثيم مثل الدمامل والفطريات من الموظفين المصابين بهذه الأمراض إلى الموظفين الأصحاء، إذ ثبت طبياً أن مثل هذه الأجهزة الإلكترونية تنقل أمراضاً خطرة مثل الجراثيم البكتيرية الموجودة في الإصبع.
وتبقى «بصمة الوجه» الأرقى والأسرع والآمن، كما أوضحت إحدى المؤسسات المروجة لجهاز «بصمة الوجه»، معتبرتها الحل الأمثل في عصر التكنولوجيا، ما جذب الكثير من الشركات الكبرى لتفعيلها.

وأوضح أحد موظفي المؤسسة إبراهيم عارف خلال حديثه إلى «الحياة» أن جهاز «بصمة الوجه» يتميز عن جهاز «بصمة الإصبع» برقي طريقته عبر التقاط صورة الوجه، وسرعته التي تستغرق ثواني أقل، وأمانه من مخاوف انتقال الفايروسات، خصوصاً في ظل انتشار فايروس «كورونا» الذي انتشر أخيراً.
وأكد أن الكثير من الشركات الكبرى توجهت أخيراً، إلى تفعيل أجهزة «بصمة الوجه» لموظفيها عوضاً عن أجهزة «بصمة الإصبع» كحل لـ «درء المفسدة»، في ظل المحافظة على «برستيجها».
واعتبر الطبيب العام الدكتور باسل صقر خلال حديثه إلى «الحياة» أن «بصمة الوجه» تقنية آمنة وأفضل كونها لا تعتمد على الملامسة مقارنة بـ «بصمة الإصبع» التي يرى أنها ليس لها أية مخاطر كما هو متوقع.
وقال: « إن المخاوف المتفشية بين أفراد المجتمع حول بصمة الإصبع ليست واقعية، ومن ناحية علمية لا أعتقد أنها تنقل الأمراض كما هو متخيل، وبصمة الوجه تعتبر أفضل لتجنبها التلامس».

•العمل" تطلق آلية جديدة لاحتساب نسبة التوطين في القطاع الخاص"•

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أطلقت وزارة العمل آلية جديدة لاحتساب نسبة التوطين في منشآت القطاع الخاص، تعكس صورة واقعية لأداء المنشأة في التوطين، وتحفز المنشآت للاحتفاظ بالموظف السعودي، وتحقيق معدلات توطين مستقرة، إذ سيتم احتساب التوطين في المنشأة وفقاً لنسبة التوطين الأسبوعية لآخر 26 أسبوع، بناءً على قواعد بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يخصّ السعوديين، ومركز المعلومات الوطني فيما يخصّ تسجيل العمالة الوافدة، (مع مراعاة معادلة حساب متوسط نسبة التوطين) الواردة في دليل نطاقات.
وفي الوقت الذي أعلنت فيه وزارة العمل عن بدء العمل بالقرار غرة ربيع الأول 1436هـ، أكدت الوزارة أنّ هذه الآلية تقلل من التأثير المباشر على نطاق المنشأة عند خروج أو انتقال موظفين سعوديين منها، إذ لا تغفل هذه الآلية جهود الكيان في التوطين على المدى الطويل (26 أسبوعاً)، وتعمل على استقرار نسب التوطين، وعدم حصول تغيرات مفاجئة في النطاق، نتيجة انتقال الموظف السعودي منها أو خروجه.
وأوضح نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني، أن إصدار الآلية الجديدة لاحتساب نسبة التوطين في المنشأة، جاءت بعد تحسينها من كافة الأطراف ذات العلاقة، عبر بوابة المشاركة المجتمعية «معاً نحسن»، إذ تم طرحها كمسودة قرار، وطلبت الوزارة من المُهتمين الاطلاع عليها وإبداء المُلاحظات أو المقترحات حولها.
وأكد أنّ الآلية الجديدة تستثني الكيانات الصغيرة جداً، وتقوم الآلية على احتساب نسبة التوطين عن طريق قسمة ناتج جمع (نسب التوطين لآخر 26 أسبوع)، على عدد الأسابيع 26، بحيث يكون الناتج هو نسبة التوطين في الكيان.
ولفتَ الحقباني إلى أنّ تطبيق آلية «المتوسط» لاحتساب نسبة التوطين في برنامج نطاقات يُعدّ عادلاً نظراً للتغيرات التي تطرأ على عدد العاملين السعوديين في المُنشأة خلال فترة زمنية مُعينة، نتيجة لتعيين أو استقالة أو إنهاء خدمات، بحيث لا تتضرر المُنشأة المعنية في حال انخفضت نسبة التوطين لديها في فترات معينة عن المعدلات التي تحققها في العادة، وكانت الوزارة تحتسب نسبة التوطين سابقاً عبر قسمة متوسط عدد السعوديين على حاصل جمع متوسط عدد السعوديين، يضاف لهم العمالة الوافدة في المنشأة في الأسبوع الأخير.

وأشار إلى أنّ كثيراً من منشآت القطاع الخاص حققت مُعدلات توطين متزايدة ومستقرة لفترات طويلة، مُقدماً شكره لهذه المنشآت لتوفيرها البيئة الآمنة للموظف السعودي، داعياً المنشآت الأخرى لتحذو حذوها، لتتمكن من الحصول على كافة خدمات الوزارة.

وأوضح نائب وزير العمل أنّ الكيان «حديث التأسيس» الذي لم يُكمل 26 أسبوعاً من تاريخ التأسيس، سيتم احتساب نسبة التوطين فيه عن طريق جمع النسبة الأسبوعية لكل أسبوع، من تاريخ بدء التأسيس وحتى تاريخ الحساب المعني، ويتم قسمة الناتج على عدد الأسابيع ابتداءً من تاريخ التأسيس حتى تاريخ الحساب المعني، ويكون الناتج هو نسبة التوطين، حتى يكمل 26 أسبوعاً.

وفي حال انتقال المنشأة من حجم صغير جداً إلى حجم أكبر ولم يمض 26 أسبوعاً عليها، فسيتم احتساب نسبة توطين المنشأة بناءً على عدد الأسابيع المتوافرة في التاريخ المُسجل في النظام، حتى يكمل 26 أسبوعاً، كما سيتم احتساب العامل الوافد فعلياً في نسب التوطين من تاريخ وصوله إلى المملكة، ويحذف من حساب نسب التوطين بمغادرته كخروج نهائي من المملكة، أو انتقال خدماته إلى منشأة جديد.

وقال الدكتور مفرج الحقباني إنّ صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) يدعم جهود الوزارة في التوطين ويمنح فرصاً أوسع للشباب السعودي المؤهل والجاد في العمل، إذ يُسهم «هدف» في مساعدة المنشآت للحصول على مرشحين للوظائف الشاغرة لديها، عبر قنوات التوظيف المتنوعة، وتنظيم اللقاءات الوظيفية مع المنشآت، في مقرات مُخصصة لهذا الغرض، إضافة إلى تقديم الدعم المالي للمنشأة، للمساهمة في أجور العمالة الوطنية من خلال حزمة من برامج دعم للتدريب والتوظيف أبرزها (مكافأة جدية العمل، ومكافأة أجور التوطين في المنشآت).

ويمكن الاستفسار عن خدمات الصندوق لدعم التوظيف المقدمة لمُنشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال، عبر زيارة الموقع الإلكتروني www.hrdf.org.sa، أو التواصل مع مركز خدمة العملاء على الرقم الموحد 920000713، أو إرسال الطلب عبر البريد الإلكتروني ES@hrdf.org.sa

نافيةً ما تردد عن عدد المستحقين

وزارة الإسكان تؤكد التزامها بمواعيد تحديد المستحقين والبدء بتخصيص وتوزيع منتجات الدعم السكنية المتوفرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/959851

الرياض - طلحة الأنصاري

أكّدت وزارة الإسكان على التزامها بالتوقيت الذي حددته من قبل للبدء في توزيع منتجات الدعم السكني المتوفرة للمستحقين بكافة مناطق المملكة، مجددة التزامها بخدمة المواطنين بجميع مناطق المملكة وتوفير السكن المناسب لمن لا يملكه. منوهة بأنّ توزيع المشروعات الإسكانية في جميع المناطق سيتم بآلية تكفل العدالة والشفافية لمن تنطبق عليهم شروط تنظيم الدعم السكني، موضحة أنّها في طور الانتهاء من عملية فرز ومعالجة الطلبات مع الجهات ذات العلاقة، وستقوم نهاية الشهر الجاري بإرسال رسائل نصّية لكل المتقدمين الذين لديهم نواقص أو ملاحظات على طلباتهم ليقوموا بالاطلاع عليها من خلال دخولهم على بوابة إسكان WWW.eskan.gov.sa.

وأضافت أنّها ستعلن خلال الفترة المقبلة موعد البدء بتوزيع الدعم السكني في كل منطقة ومراحل وآلية التوزيع وأرقام المستحقين في المملكة عموما وفي كل منطقة من مبدا الشفافية، وذلك وفقاً لما أعلنت عنه سابقاً من أنّه سيكون خلال سبعة أشهر ابتداء من تاريخ 6-5-1435هـ، وهو الموعد الذي تمّ فيه إطلاق بوابة إسكان لجميع المواطنين لاستقبال طلباتهم

للدعم السكني، ليتم قبل نهاية العام الجاري البدء بمرحلة التخصيص للمنتجات السكنية المتوفرة للمواطنين المستحقين وتوزيعها بحسب نقاط أولويتهم وفي مختلف مناطق المملكة.
وأوضح وكيل الوزارة للدراسات والتخطيط المتحدث الرسمي باسم الوزارة المهندس محمد الزميع أنّ الوزارة لم تعلن عن أي أرقام لمستحقين للدعم السكني الذين تقدموا عبر بوابة توزيع الدعم السكني "إسكان" باستثناء ما أعلنته سابقاً حول عدد المستحقين في منطقة جازان وهو (51.000) مستحق، وأن ما يتم تداوله من أرقام للمستحقين في بعض وسائل الإعلام غير صحيح، ولا يستند إلى أي مصدر رسمي من الوزارة، مبيّناً أنّ الوزارة أقرّت مؤخراً اللائحة التنفيذية لبرنامج الدعم السكني بعد أن كانت قد عرضتها للمواطنين لإبداء رأيهم حيالها في الموقع الإلكتروني للوزارة وكذلك بوابة إسكان لاستقبال طلبات الدعم السكني، والتي كانت نتاج دارسة مستفيضة بالاستعانة ببيوت خبرة عالمية راعت فيها تركيبة المجتمع السعودي، نافياً ما يتعلق بما نُشر مؤخرا بعدم مراعاة الوزارة لمن يشملهم الضمان الاجتماعي في برنامج الدعم السكني، مؤكّداً أنّ لهم الحق بالتقدم على برنامج "إسكان"، ولهم نقاط أولوية بحسب أحوالهم المالية والاجتماعية والخاصة كما هو مفصل باللائحة التنفيذية لتنظيم الدعم السكني.
وأكّد المتحدث الرسمي أنّ وزارة الإسكان قامت بتطبيق آلية الاستحقاق ومعايير الأولوية على جميع المتقدمين ممن توفرت فيهم شروط الاستحقاق المنصوص عليها في تنظيم الدعم السكني الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ 1435/3/5 ه، وأنّ عملية التخصيص تتم إلكترونياً عبر بوابة "إسكان "بكل سهولة ويسر في جميع المناطق دون أي تدخل بشري؛ مما يعزز من مبدأ الشفافية والعدالة، وأنّ التقديم مستمراً ولا يتوقف لكل من تنطبق عليهم الشروط، مؤكّداً أنّ مشروعات الوزارة في كل مناطق المملكة تمضي وفقاً لما هو مخطط لها، وأنّ الوزارة ستوزع الوحدات السكنية الجاهزة بالمناطق تباعاً، وكذلك المنتجات الأخرى من الأراضي المطورة، والقروض، أو القروض لشراء الوحدات الجاهزة من القطاع الخاص، أو البناء على الأراضي التي يملكها المواطن، حيث سيتم صرف القروض وفقاً لآلية محددة تضمن التوازن بين العرض والطلب وعدم وجود تضخم بكلفة البناء و الشراء،
وامتدح المهندس الزميع الدعم السخي من خادم الحرمين الشريفين لمشروعات الوزارة وتوفير المسكن المناسب للمواطنين، وقال إنّ الدولة قد دعمت قطاع الإسكان بسخاء لتكملة المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة تلبي تطلعات المواطنين في إيجاد السكن المناسب، مشيراً إلى أنّ الوزارة تسعى لتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات الإسكانية في جميع مناطق المملكة بحسب الحاجة الإسكانية، لافتاً إلى أنّ الوزارة تستثمر هذا الدعم لتتجاوز العقبات التي تواجهها و بإذن الله ستتمكن من تحقيق حلم المواطنين في امتلاك المسكن المناسب، منوهاً بأنّ وزارة الإسكان لديها مشروعات إسكانية في جميع مناطق المملكة، حيث يتواصل العمل على (60) مشروعاً تحت التنفيذ في جميع المناطق بإجمالي أكثر من (60.000) وحدة سكنية، وقد تسلمت الوزارة منها (11) مشروعاً، وتواصل الوزارة استكمال (95) مشروعاً تحت التصميم الهندسي لتطرح للمنافسة والتنفيذ.
وأضاف أنّ الوزارة بدأت بتنفيذ شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص لما يتمتع به من مرونة عالية، وبما يكفل مشاركتهم في توفير الوحدات السكنية المناسبة وفقاً لاختيارات المواطنين وبأسعار مناسبة، حيث طرحت الوزارة مشروع بناء عمائر سكنية في موقع شمال الرياض (غرب المطار)، وتقدم عدد من المطورين العقاريين على المشروع، وحددت الوزارة يوم الأربعاء 24 شوال آخر موعد لاستقبال طلبات التأهيل، ليتم بعد ذلك تحديد المطورين العقاريين المؤهلين وفقاً لشروط ومواصفات قياسية وضعتها الوزارة، ومن ثم تخصيص الأراضي السكنية للمؤهلين ليبدؤوا بتسويق نماذج الوحدات السكنية التي سيبنوها على المواطنين المستحقين، ويكون للمواطن كامل الحرية في اختيار ما يناسبه في بيئة تنافسية شفافة وعادلة بين المطورين المؤهلين.
يذكر أن وزارة الإسكان كانت قد فتحت بوابة استقبال طلبات الدعم السكني (WWW.ESKAN.GOV.SA) لأهالي منطقة جازان بصورة استثنائية في يوم 27-3-1435ه؛ تنفيذاً لأمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، حيث كان التقديم متاح ضمن آلية الاستحقاق والأولوية، وقد تم تخصيص وتوزيع الدفعة الأولى للمستحقين بمنطقة جازان بتاريخ 20-8-1435ه، بمشروع "حي الياسمين" في "أبو حجر" الذي يعتبر باكورة المشروعات السكنية التي بنتها الوزارة.
وأكّد الزمع استمرار توزيع الوحدات السكنية من مشروعات الوزارة في صامطة، وصبيا، وبيش، وضاحية الملك عبدالله، وكذلك مشروعات مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي بجازان، في حين يتواصل العمل في تنفيذ مشروعات البنية التحية لتوفير أراض مطورة بحسب الجدول الزمني الموضوع لكل مشروع.

59 موظفاً مفصولاً من بلدية ينبع يطالبون بإعادتهم إلى العمل

طه: المبعدون فائضون عن الحاجة وتم تعيينهم عن طريق الخطأ

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سالم السناني- محمد الرفاعي- ينبع

ناشد 59 موظفًا تم فصلهم من بلدية ينبع المسؤولين بالنظر في وضعهم وإعادتهم إلى وظائفهم، مضيفين، أنهم تعرضوا للظلم بعد أن تم تعيينهم على وظائف رسمية في البلدية قبل عدة شهور، وبعد مضي شهرين بدأت فصول التهديد بالفصل، ولكن لم تكن بشكل رسمي حتى تم استبعادهم نهائيا يوم أمس الأحد وبشكل رسمي وذلك باستبعاد أسمائهم من أوراق المتابعة والتوقيع على الحضور والانصراف اليومي.

في ما قال رئيس بلدية ينبع المهندس حاتم طه لـ»المدينة» أنه سوف يتم محاسبة ومساءلة من قام بتعيين الموظفين المفصولين يوم أمس الأحد من البلدية، حيث إن تعيينهم من الأساس كان خطأ وزيادة عن العدد الذي تم طلبه.

وكان عدد من الموظفين قد تواجدوا يوم أمس الأحد في بلدية ينبع بعد أن تم استبعاد أسمائهم نهائيًا من أوراق المتابعة والحاسب الآلي.

وقال عدد من الموظفين لـ»المدينة»: تم تعيينا في أواخر جمادى الأولى وبعد مضي شهرين بدأت إدارة البلدية تهددنا بالفصل، ولكن لم يقوموا بطي قيدنا في ذلك الوقت، وفي آخر شهر شعبان هددونا مرة أخرى ولكننا لم نستمع إلى كلام المسؤولين لأنه غير رسمي وكان شفويًا، وتمثل بقولهم: ليس لديكم أرقام للوظائف التي تم تعيينكم عليها واذهبوا الآن إلى بيوتكم وصوموا رمضان فيها وبعد العيد سوف يتم إعادتكم.

وأضاف الموظفون: لم نلق بالًا لهذا الكلام الشفوي وواصلنا طوال شهر رمضان بالدوام، حيث إن أسماءنا كانت تنزل من قبل المتابعة، وكان هدفهم هو أن نغيب لمدة 15 يومًا وبعده يتم فصلنا بطريقة نظامية بسبب الغياب، وكنا نداوم ولم نستلم أي راتب منهم منذ أن تم تعييننا، وفي يومي ٢٦ و٢٧ رمضان في الساعة ٢ ليلًا تم استدعاؤنا بهدف استلام رواتبنا وتم توزيع راتب شهرين لكل موظف نقدًا وأبلغونا أن المتأخرات سوف يتم تسليمها لنا بعد رمضان.. و يوم الخميس الماضي فوجئنا أن أسماءنا قد استبعدت من المتابعة والحاسب وعندما أتينا يوم أمس الأحد لم نجد أسماءنا لكي نوقع.

وقال الموظفون: ذهبنا لرئيس البلدية وقال لنا: لقد تم فصلكم ووعدنا أنه في 15 الشهر المقبل سوف تأتي أرقام ويتم تعيينكم عليها، وأضافوا: إن رئيس البلدية قال لهم إن هذا الكلام ليس رسميًا.

واستغرب الموظفون كيف يتم فصلهم نهائيا ولديهم عهد من البلدية لم يتم تسليمها ولم نوقع على تسليمها حتى يوم أمس، وأضافوا: أمضينا خمسة أشهر بدون راتب وبعد هذا الصبر والعناء يتم طي قيدنا وبدون أي سبب يذكر. وطالب الموظفون بالتحقيق في القضية، مضيفين أن ما حدث هو تلاعب وتجاوز للأنظمة وتشغيل عشوائي.

من جهته أوضح رئيس البلدية المهندس حاتم طه، أنه تم طي قيد 59 موظفا واستبعدهم، وأضاف أنه تم في وقت سابق تثبيت 95 موظفًا بينهم المستبعدون حاليا، وتم فصلهم لاحقًا لأنه لا توجد أرقام لهم، ونحن نسعى للحصول على أرقام لهم وبعدها سوف يتم إعادتهم.
وأضاف أن تعيينهم من الأساس كان اجتهادًا، وتم استبعادهم خلال فترة التجربة وهي 3 شهور، وأضاف رئيس البلدية أن من قام بتعيينهم سوف يتم محاسبته عن هذا الخطأ وتعيين هؤلاء الموظفين فوق العدد المطلوب.

أمير عسير يسلم عدداً من ذوي الاحتياجات الخاصة سيارات مجهزة

استقبل وكيل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن القرني ـ عسير
سلم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير في مدخل الإمارة يوم أمس عددًا من ذوي الاحتياجات الخاصة عددًا من المركبات المجهزة بلغت إحدى عشرة سيارة. واستمع سموه إلى شرح مفصل عن طريقة عمل المركبات المخصصة لخدمة هذه الشريحة والتي بلغ عددها في الدفعة الثالثة 77 مركبة مجهزة بأحدث المواصفات والتقنيات التي تساعدهم في التنقل وتسهل حركتهم. وقد سلمت في وقت سابق وزارة الشؤون الاجتماعية خلال الدفعة الأولى 97 مركبة وفي الدفعة الثانية 93 مركبة أما الدفعة الثالثة فبلغت 77 مركبة. من جهة أخرى استقبل سموه في مكتبه بالإمارة أمس وكيل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة الأمير خالد بن سعود بن خالد بن تركي والذي قدم للسلام على سموه. ونوه سموه بالجهود التي تبذلها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في نشر الوعي للتعامل مع البيئة ومقوماتها.

في تغريدة نالت تفاعل المواطنين والمهتمين

وزير التجارة يتوعد الغشاشين عبر "تويتر"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140811/Con20140811717064.htm

محمد المويلحي (ضباء)
أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة، عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) أن وزارته ستتعامل بكل حزم مع قضايا الغش التجاري. وشهدت تلك التغريدة تفاعل الكثير من المواطنين والمهتمين بالشأن التجاري، وما

يصب في مصلحتهم حيال الغش التجاري وما يتعلق بها من أمور أخرى. جاءت تلك التغريدة على (تويتر) بعد إغلاق مراقبي وزارة التجارة والصناعة مؤخرا وكالة للسيارات لقيامها بإصلاح سيارات متضررة، وإعادة طلائها وبيعها مرة أخرى على أنها جديدة لم تستعمل، وتحذير الوزير توفيق الربيعة، عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، الوكلاء والبائعين من إخفاء أي عيوب عن المستهلك. ويستخدم الوزير توفيق الربيعة حسابه لكي يكشف عما بجعبة التجارة من معلومات ونصائح للمستهلك، حيث سبق أن كشف عبر حسابه عن ارتفاع بلاغات المواطنين لدى وزارته بما يقارب 20 ضعفا عن السابق، مؤكدا أن رضا المستهلك ارتفع من 25 في المئة إلى 86 في المئة، قائلا «أشكر زملائي في (التجارة) على أدائهم المتميز جدا. وخلال عامين ارتفعت البلاغات قرابة عشرين ضعفا. ورضا المستهلك ارتفع من 25في المئة إلى 86 في المئة»، حيث حضيت تلك الكلمات أيضا بتفاعل كبير من قبل المتابعين. ومن خلال مراقبة حساب الوزير اتضح أنه سهل عملية التواصل ما بين وزارته والمواطن، وأصبح المستهلك يستطيع معرفة كل الأنظمة والإجراءات المطلوبة حيال تقديم الشكوى أو حتى معرفة كيفية إيصال الشكاوى في هذا الشأن.

ويعد الدكتور توفيق الربيعة من أشهر الوزراء المتابعين في (تويتر)، حيث يمتلك أكثر من نصف مليون متابع، ومجمل تغريداته تتلخص في توجيه بعض الرسائل إلى الجهات المعنية، وكذلك لإيصال المعلومات المهمة إلى كافة متابعيه بوجه الخصوص والمواطنين بصفة عامة. ويرى الكثيرون أن وزير التجارة يمشي بخطى ثابتة، وأنه تمكن من تغيير أفكار ومعتقدات المجتمع حيال وزارته، من خلال إيضاح كافة الجهود المبذولة للجميع، سواء على وسائل الإعلام العامة أو عن طريق حسابه الشخصي بـ (تويتر)، وأصبح المتابع يعلم كل شاردة وواردة من حملات الفرق الرقابية الخاصة بالوزارة حول القضاء على التلاعب والغش التجاري في السوق السعودي. ويؤكد متابعو الربيعة أنه استغل وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة خير استغلال لكي يوضح للجمهور مدى الجهود التي تقوم بها وزارته، إضافة إلى إيصال بعض الرسائل والمعلومات المهمة للمواطن. وتؤكد فئة معينة من متابعي الربيعة أنه في السابق كان الجميع يعاني في عملية إيصال شكوى الغش التجاري إلى وزارة التجارة، نظرا لتعذر الرد على الرقم المخصص للإبلاغ، وكذلك عدم التجاوب بشكل سريع إزاء البلاغ الوارد إليها، إلا أن الموقع الرسمي المطور حاليا ومواقع التواصل الاجتماعي جعلا الأمر أسهل مما كان عليه في السابق، ولذلك أصبح المواطن يستطيع إيصال شكواه في وقت زمني قصير لا يتجاوز الدقيقة الواحدة.

اعتبر مظلل السيارة "جانياً" حتى تتم براءته.. نائب أمير القصيم: تطبيق نظام الحد من مخاطر الجمال السائبة قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140811/Con20140811717038.htm

سلمان الضباح (بريدة)

اعتبر صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة القصيم، المخالفين في نظام تظليل السيارات، جناة حتى تتم براءتهم، مشددا على أهمية تطبيق الأنظمة بحق المخالفين للأنظمة المرورية، ومعاقبة مستخدمي التظليل غير النظامي للمركبات، لافتا إلى أن اللجنة العليا للسلامة المرورية اتفقت على أن تظليل السيارات غير النظامي وخاصة تظليل الزجاج الأمامي أو زجاج مقعد السائق للمركبة يعتبر مشتبها حتى تتم براءته.

وقال سموه عقب ترؤسه اجتماع اللجنة العليا للسلامة المرورية بالمنطقة يوم أمس الأحد بمكتبه بمقر ديوان الإمارة بمدينة بريدة، نرى الكثير من المخالفات والأمور التي تضر بأمن الوطن وسلامة رجال المرور والمواطنين خلف هذه المركبات المظللة، مؤكدا على مدير المرور بأن تؤخذ هذه بعين الاعتبار، متمنيا من الجهات المعنية بأن تولي هذا الموضوع جل الاهتمام لأن التظليل غير النظامي يعتبر خطرا فادحا في مثل هذه الظروف والمرحلة التي نرى فيها كثيرا من المحاذير الأمنية.

وبين سموه أن أبرز ما ناقشته اللجنة هو تشكيل فريق على مستوى عال ومتخصص تشارك فيه جامعة القصيم وإدارة التربية والتعليم ومركز التنمية المستدامة وأمانة المنطقة وإدارة الطرق وأمن الطرق والمرور لوضع الإستراتيجية العامة

للجنة، كما تمت مناقشة تحرير الدائري الداخلي لمدينة بريدة والعمل جار فيه، بالإضافة إلى الجمال السائبة وماذا يمكن اتخاذه للحد من خطورتها، حيث وجدنا أن هناك نظاما سبق إصداره من الجهات العليا ويعالج هذه الإشكالية وسوف يطبق قريبا بالتعاون بين إدارة المرور والأمانة وبلدياتها عموما.

وبين سموه أنه سيتم عقد اجتماع قريب للجنة بعد التشكيل وذلك لدراسة الإستراتيجية العامة والاستعانة بجهات من خارج المنطقة والهيئة العليا لتطوير الرياض وأرامكو للاستفادة منها في مجال السلامة المرورية.

وأضاف سموه: أحث السائقين والشباب خاصة بأن لا يعتذروا بوسائل السلامة المرورية، بل إن السرعة الجنونية الزائدة، وعندما يقوم السائق بتجاوزها بحد كبير يضع اللائمة فيما بعد على وسائل السلامة، ونرى دولا أخرى طرقها أصغر من الطرق الموجودة لدينا ومع هذا يلتزمون بالأنظمة ولا نرى حوادث، حيث إن الحوادث لدينا معظمها وبدرجة كبيرة بسبب السرعة المفرطة واستخدام الجوال أثناء القيادة، ومع الأسف الشديد تحمل الجهات الحكومية وزر الأرواح التي ذهبت جراء هذه الحوادث، والدولة ولله الحمد لم تقصر ولن تقصر في وضع وسائل السلامة المرورية التي يجب الالتزام بها، ونحن بصدد عمل إستراتيجية واضحة بعيدة المدى وحملات توعوية بمشاركة الجهات التي لها دور في المنطقة، ونسأل الله أن يهدي شبابنا وأن يكونوا عدة للوطن في كل ما يطلب منهم في مجال أعمالهم.

ويأتي الاجتماع الذي عقده سمو نائب أمير منطقة القصيم للجنة العليا للسلامة المرورية بالمنطقة لمناقشة مهام اللجنة والاطلاع على سير عملها والذي يتمثل في هندسة وتنظيم الطرق وتبني إيجاد الحلول التي تساهم في انسياب الحركة المرورية والقضاء على مسببات الحوادث وأبرزها السرعة وإيجاد وسائل السلامة على الطرق لتنبيه السائقين وكذلك للتوعية المرورية ورفع الحس المروري لدى المواطن.

وقد حضر الاجتماع مدير جامعة القصيم، ووكيل الإمارة المساعد للشؤون التنموية، وأمين منطقة القصيم، ومدير عام إدارة التربية والتعليم ومدير عام إدارة الطرق والنقل ومدير إدارة المرور وقائد القوات الخاصة لأمن الطرق بالمنطقة.

إلى ذلك استقبل نائب أمير منطقة القصيم في ديوان الإمارة أمس المهندس يوسف بن إبراهيم الشايع بمناسبة تعيينه مديرا لشركة الاتصالات السعودية بالمنطقة.

وهنأ سموه الشايع على هذه الثقة، متمنيا له التوفيق والنجاح في مجال عمله، وحثه على السعي لتقديم أفضل الخدمات وأشملها للمنطقة ومحافظاتها ومراكزها.

من جانبه عبر المهندس الشايع عن شكره وامتنانه لسمو نائب سمو أمير المنطقة على دعمه ومساندته الدائمة لقطاع الاتصالات بالقصيم.

الأسطوانات القديمة تزعج أصحاب المطاعم

أهالي مكة يطالبون بإبعاد محلات الغاز من الأحياء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140811/Con20140811717161.htm

إبراهيم خضير (مكة المكرمة)

طالب أهالي عدد من أحياء مكة المكرمة بإبعاد محلات بيع الغاز خارج النطاق العمراني لعدم وجود وسائل السلامة في بعضها، وذلك تحسبا لحدوث أي طارئ قد يتسبب في حرائق بهذه الأحياء، كما تخوف الكثير من أصحاب المطاعم من استخدام أسطوانات الغاز المتهالكة والتي يجري توزيعها في بعض محال بيع الغاز خاصة وأن حرارة الطقس عالية هذه الأيام وتصل إلى مستويات غير مسبوقة في مكة المكرمة، ما قد يؤدي إلى انفجار الأسطوانات المتهالكة.

وبين فيصل سعيد «عامل في أحد المطاعم» أن بعض أسطوانات الغاز تكون متهالكة وشبه تالفة ولكن هناك بعض محلات بيع الغاز تروجها غير مبالين لما قد تخلفه من حوادث مؤلمة، مشيرا إلى أن بعض المحلات لا تلتزم بالتقيد بالتعليمات وأنظمة السلامة التي تفرضها الجهات المعنية بالعاصمة المقدسة.
وأضاف «أحرص شخصيا على أن تكون الأسطوانة التي استخدمها داخل المطعم جديدة وغير متهالكة تفاديا لحدوث أي حوادث لا سمح الله».
وفي ذات السياق، ذكر أيمن صالح أنه لا بد من جولات مستمرة على محلات بيع الغاز للتأكد من وجود وسائل السلامة، منوها إلى أنه قبل استخراج رخصة مزاولة هذه المهنة يتم الاشتراط على صاحب المنشأة توفير كافة عناصر السلامة داخل المحل، وبعد ذلك يتم النزول ميدانيا للتأكد من توفرها بالشكل المطلوب ومتابعتها بشكل مستمر من قبل الجهات المسؤولة ومحاسبة المقصرين.
وزاد «بالرغم من الجولات الميدانية والكشف على محلات بيع أسطوانات الغاز التي تقوم بها الجهات المسؤولة بشكل مستمر ودائم للتأكد من توفير أجهزة السلامة داخل المحل والتأكد من سلامة الاسطوانات قبل بيعها للمستهلكين إلا أن هناك بعض المخالفات التي تتسبب في قلق المواطن وخصوصا أهالي الأحياء التي تتوسطهم تلك المحلات».

يُعَدّ تعدياً سافراً على أموال المواطنين في وقت غلاء المعيشة وتدني الرواتب

يا وزير العمل.. دع عنك جباية "ساند" ووفر للشباب السعودي فرص العمل واحمهم من العمالة الوافدة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://sabq.org/8iigde

سبق تقول للمسؤول:
منذ أُعلن عن تطبيق نظام "ساند" -وهو التأمين ضد التعطل عن العمل- بدءاً من شهر ذي القعدة القادم، واعتراضات المواطنين لا تهدأ، والتساؤلات تثار، والتذمر والمطالبات تتزايد حول أسباب فرض هذا النظام بـ"الغصب" على الموظفين السعوديين المشتركين في التأمينات الاجتماعية، وما هي تداعيات إلزامية الخصم من مرتبات الموظفين السعوديين -المتدنية- دون أخذ موافقتهم؛ وبرغم أن "ساند" يهدف في مفهومه إلى تعزيز الأمان الوظيفي للسعوديين لمن فَقَدَ وظيفته؛ إلا أن أسلوب التطبيق، وسرعة العمل به، وإلزاميته، وآليات ادخاره، ومسارات صرفه، وأوجه استثماره تضع أكثر من علامة استفهام مرتبكة تنمّ عن "ضبابية" قد تُحَوّله إلى نظام "جباية"، وادخار للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدعم من وزارة العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية؛ مما يُعَرّضه لبعض المشاريع العامة لعبث الفاسدين، وطمع لصوص المال العام.. فسوق العمل المحلي كان أولى بالاهتمام والرعاية والدعم بكثير من الأنظمة الفاعلة، والبرامج العملية، وإعادة الهيكلة التي ستساعد على تشجيع الشباب السعودي على الالتحاق به، وحمايتهم من العمالة الوافدة، وتعزيز تواجدهم في شركاته، ومؤسساته المختلفة.
ومن هذا المنطلق، وفي خِضَمّ كل هذه الاعتراضات والانتقادات، تتوجه "سبق" بتساؤلاتها إلى وزير العمل رئيس مجلس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المهندس عادل فقيه، وإلى محافظها الأستاذ سليمان القويز:
- إن كان نظام "ساند" يُعَدّ -كما تُصَرّحان إعلامياً- منظومة تأمين اجتماعي، وتكافلي.. فلماذا لا تدعمه الدولة بمؤسساتها المعنية؛ بدلاً من دعمه من رواتب الموظفين السعوديين؟

- لماذا "يلزم" الموظف السعودي بدفع 1% من دخله الشهري لدعم هذا النظام؟
- وإن كان نظام "ساند" سيُضيف للموظف السعودي أماناً وظيفياً في حال الفصل؛ فمن يضمن مساهمته الفعالة في التوطين الوظيفي، والعمل بالقطاع الخاص؟
- مَن يضمن عدم تحكم "بيروقراطيتكم العتيدة" في تسهيل صرف التعويضات دون وضع شروط تعجيزية كـ"العادة" تحُول دون حصولهم على أي تعويض؟
- إن تطبيق "ساند" سيُسهم في زيادة رسوم التأمينات الاجتماعية من 18% إلى 22%؛ مما سيشكل عبئاً إضافياً على ميزانيات الشركات، وعلى رواتب موظفيها، ويزيد نسبة التضخم في المجتمع؟
- لماذا "الاستهتار" بحق، ورأي المواطن، وفرض الاشتراك عليه بالـ"غصب" دون أخذ موافقته؟
- ما هي النقلة الكبيرة التي سيُحدثها هذا النظام للقطاع الخاص، والعاملين به، ومن يضمن عدم مساهمته في تشجيع البطالة، وترك الوظيفة؟
- أين جهودكما في توفير فرص عمل مناسبة للشباب السعودي في القطاع الخاص؛ بدلاً من "اختراع" الأنظمة هنا وهناك؟
- ولماذا الإصرار على إشراك جميع الموظفين السعوديين في القطاع الحكومي والخاص -رجالاً ونساء- بلا استثناء؟
- كيف ستُدار هذه الأموال، وما هي آليات استثمارها، ومَن يضمن عدم تسربها لمشاريع فاشلة؟
- أين أنظمتكم المُلزمة لأصحاب العمل في رفع مستوى الأمان الوظيفي في القطاع الخاص؟
- من يَضمن عدم "التلكؤ" في صرف تعويضات التعطل عن العمل؟
- كيف سيتم التعامل مع الموظف "المتعطل" في سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة، والجديدة، وكيف سيتم تأهيلهم وتدريبهم؟
- كيف يمكن منع ازدواجية دفع معونة "حافز" و"ساند" للعاطل عن العمل؟
- ولماذا اعتبرت الكثير من الجهات الشرعية أن الاقتطاع من الموظف دون رضاه لا يحل شرعاً فـ"لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه"؟

فيا معالي وزير العمل، يا رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية، إن نظرتك العامة لهذا النظام تبدو إيجابية متفائلة إلا أن الصورة على أرض الواقع -عكسها تماماً- ما تزال "ضبابية"، ومخيبة للآمال.. فالأحرى بوزارتك الموقرة - وفق معطيات وواقع سوق العمل المتردي- العمل على تطوير وتحديث وتعديل بعض أنظمة مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي "حيرت" وأزعجت المشتركين السعوديين في المماطلة في صرف مستحقاتهم، ومن ثم العمل الجاد على وقف الاستقدام المُبَالغ فيه، ووضع البدائل المناسبة، وبذل مزيد من الجهود لتوفير بيئة عمل مناسبة لتوطين العمالة السعودية في الوظائف المتاحة في القطاع الخاص؛ فبهذا تضمن بقاء العمالة السعودية في وظائف لائقة في القطاع الخاص، وعدم "تعطلها".. أما أن تقوم وزارة العمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية بهكذا تعاون، وتفرض إلزامية "الخصم" على جميع الموظفين السعوديين؛ فإنه -يا معالي الوزير- تعدٍ سافر على أموالهم الخاصة، في وقت تعاني فيه فئات كثيرة من غلاء المعيشة، وتدني الرواتب.. فالفكرة يا معالي الوزير "براقة" لكن ليس وقتها الآن!!

الأساليب الفكاهية والاستهزاء تتسيدان الموقف

دراسة : خطاب قيادة المرأة يقوده الرجال وتتصدره السخرية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://sabq.org/Kmigde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:

كشفت دراسة علمية للدكتور خالد الفرم، رئيس قسم الوسائط المتعددة في كلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود، واقع الخطاب السعودي على "تويتر" حيال قضية قيادة المرأة للسيارة.

وقال الباحث إن الشبكة باتت أداة قوية ومؤثرة للتغيير الاجتماعي، عبر اختبار الثقافة المحلية ووضعها في إطار النقاش الحر؛ مما يجعل أن هناك خطاباً يسعى للتغيير الثقافي والاجتماعي داخل أي مجتمع، وهو ما يجابه في الغالب بخطاب مضاد يرى عدم الخروج عن الأطر الحاكمة للثقافة المحلية التي تشكل معيار الحكم على الأشياء.

وقال الدكتور خالد الفرم إن دراسته تركز على دراسة الخطاب السعودي على شبكة تويتر بالتطبيق على قضية قيادة المرأة للسيارة، موضحاً أن شبكات التواصل الاجتماعي بأشكالها المتعددة إنما هي وسيلة على الأقل لإعادة اختبار الثقافة السعودية، من خلال النقاش حول القضايا المختلفة للتحول بعد ذلك لمرحلة معينة من التركيز والكثافة إلى خطاب واضح.

وأوضح "الفرم" أنه لا يستهدف مناقشة القضية بحد ذاتها، ولا التعاطي مع أبعاد قبولها أو رفضها الاجتماعيين، بقدر ما يهدف إلى التعرف على اتجاهات الخطاب السعودي نحوها كخطاب جدلي ذي طابع ثقافي يتم في بيئة اتصالية تتسم بالحرية، وأن يختبر محددات هذا الخطاب وعلاقاته البينية للتعرف على ديناميات هذا الخطاب القائم على التفاعل والهادف إلى التغيير.

وكشفت الدراسة أن معظم المشاركات كانت من داخل المملكة، وجاء الذكور الأكثر مشاركة في هشتاقات قيادة المرأة للسيارة بنسبة (68.6 %)، كما كانت النسبة الأكبر من هؤلاء المشاركين في (وسوم) الموضوع من الأشخاص العاديين بنسبة (88.1 %)، في حين جاءت مشاركات الشخصيات العامة بنسبة (4.1 %) والذين كانوا عبارة عن مجموعة من المشاهير بنسبة (58.5 %)، وجاءت فئة الكتاب النسبة الأقل (31.7 %)، وذلك للتعبير عن آرائهم مع أو ضد قيادة المرأة للسيارة.

وأوضحت الدراسة أن المغردين استخدموا إطار السخرية بشكلٍ مكثف عن باقي الأطر وذلك بنسبة (35.1 %) من إجمالي عدد التغريدات محل الدراسة، تلاه إطار الهجوم بنسبة (19.7 %) أما إطار العرض الموضوعي فقد جاء بنسبة (12 %) في حين جاء كل من إطاري الاستدلال والمسؤولية كأقل الأطر استخداماً بنسب (4.7 %) و(3.5 %) على الترتيب.

وبينت الدراسة أنه تم الاعتماد على أسلوب الفكاهة كأكثر الاستمالات استخداماً بنسبة (33.1 %)، في حين جاءت فكرة الالتزام بالعادات والتقاليد في المرتبة الثانية بنسبة (16.6 %)، وأما التغريدات التي اعتمد أصحابها على الاستناد إلى فكرة عدم أهمية الموضوع فقد جاءت كأقل الاستمالات استخداماً وذلك بنسبة (3.7 %).

وأوضحت الدراسة أن الاستدلالات المستخدمة في عرض وجهة النظر تصدرها الاستهزاء بنسبة (36.8 %) وهي نسبة كبيرة تم استخدامها في المعالجات الساخرة ، أما باقي الاستدلالات والبراهين فقد جاءت بنسب ضئيلة حيث جاء النقل عن المواقع الأخرى بنسبة (7.5 %) تلاه استخدام الأدلة الشرعية للاستدلال بنسبة (4.7 %) ثم تصريحات المسؤولين بنسبة (4.1 %) في حين جاءت تصريحات شهود العيان كأقل البراهين استخداماً بنسبة (1.3 %) فقط من إجمالي عدد التغريدات.

وقال الدكتور خالد الفرم إن القضية موضوع ثقافي بالأساس، فهي لا تستند إلى أصل من أصول الدين الإسلامي قدر ما ترتبط بعادات وتقاليد المجتمع السعودي الذي تشكل جزءاً من الثقافة السعودية ، وفي الوقت ذاته فإن السعي لإحداث حالة من التغيير الثقافي في هذه القضية يتسق مع معطيات واقع الثقافة المعولمة المرتبطة بالحقوق المدنية والمساواة وتمكين المرأة، الأمر الذي يجعل هذه القضية مثالية من خلال تحليل الخطاب السعودي على تويتر حيالها، مضيفاً أن الباحث لا يهتم بتأييد أو رفض هذه القضية، بل يرتكز على ما سبق إيراده من تحديد ملامح خطاب القبول والرفض، وطبيعة هذا الخطاب وتوجهاته وديناميات حركته؛ والتعرف على طرق تفاعل الأفراد عبر تويتر كمنصة اتصال اجتماعية تكنولوجية متطورة للتعبير عن رغباتهم في التغيير الاجتماعي .

وأوضح أن الجدالات التي تتم عبر تويتر وغيرها من الشبكات الاجتماعية لا يمكن النظر إليها باعتبارها جدالات فردية أو حتى جماعية، كما لا يمكن النظر إليها فقط باعتبارها ثورة اتصالية جديدة، إنما هي في الواقع جدالات نامية تتشكل عبر الزمن لتشكل خطاباً مستقراً داخل المجتمع، ويقوم هذا الخطاب بدور رئيس في عمليات التغيير الاجتماعي، على أن الإشكالية الرئيسة في هذا الموضوع أن هذه الجدالات قد تتشكل ممن ينتمون إلى المجتمع الواحد أو خليط من المواطنين وغير المواطنين، الأمر الذي يجعل عمليات التغيير الاجتماعي لا تخضع لمرجعية ثقافية واحدة يمكن النظر إليها باعتبارها في كل الأحوال وتحت كل الظروف تخدم الوطن.

لعدم وجود عائل لهما ولحين يتسلمهما بعد أن يُنهي محكوميته بالسجن

والد "طفلة القريات المعذبة" يطالب بإيداعها دار رعاية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://sabq.org/kmigde

عبدالرحمن العازمي- سبق- القريات:
طالب والد الطفلة البالغة ثلاث سنوات ونصف، والمعذبة على يد والدتها، الجهات المختصة بالقريات بحمايتها وشقيقتها من تكرار ما تعرضت له من تعذيب، بعد أن تم إرجاعهما لوالدتهما، وذلك بإيداعهما دار رعاية خاصة لحين تسلمه لهما، بعد أن يُنهي فترة محكوميته بالسجن، والتي تبقّى منها نحو أربعة أشهر، ولعدم وجود عائل لهما غيره.
وقال لـ"سبق" والد الطفلة "حلا" ضيف الله عدوان الشراري: "وجود الطفلة الآن مع والدتها بعد أن اعترفت لدى جهات التحقيق بتعذيبها وخروجها بكفالة؛ خطآن كبيران ومخالفان للأنظمة ولحقوق حماية الطفل من العنف الأسري".
وبين أنه يُحمِّل مسؤولية هذا الأمر وما سينتج عنه لبناته للجهة المسؤولة عن هذا التصرف، مؤكداً أنه تقدم بشكوى حول هذا الأمر عبر سجن القريات لمدير شرطة القريات، وذلك بتاريخ ١٤٣٥/١٠/١٠هـ، يطالب فيها بحماية بناته من تكرار تعنيف والدتهما لهما، ووضعهما بدار رعاية لحين خروجه، مبيناً أنه لم يأته الرد على معاملته حتى الوقت الحالي.
وأضاف "ضيف الله الشراري" أن بنته الثانية "غلا" تعرضت هي الأخرى للتعذيب، كما أن لديه ولدين لم يتجاوزا العاشرة من عمرهما لا يعلم مكان وجودهما ولا حالتهما، وقد حاول البحث عنهما عن طريق بعض أقاربه، إلا أنه لم يجد لهما طريقاً.
من جهته بيّن لـ"سبق" عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة بمحافظة القريات "عبدالعزيز المشيطي"؛ أن الجمعية تابعت قضية الطفلة "حلا" منذ بدايتها، ولا تزال تتابع ما تقوم به الجهات الحكومية تجاهها، مقدماً شكر الجمعية للجهات الأمنية بالمحافظة على متابعتها القضية وكشف ملابساتها، والتي كانت تتابعها مع مدير شرطة منطقة الجوف اللواء عبيد الدعرمي، الذي وجّه شرطة المحافظة بالتعاون مع الجمعية، حتى تم التعرف على المتسبب الحقيقي بضرب الطفلة.
وقال إن الجمعية تطالب وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية بأن يكون هناك مركز لتأهيل الأطفال المعنّفين بالقريات، وتقديم خدمات التثقيف الأسري من خلال النشرات والمحاضرات التوعوية حول مخاطر العنف على الأطفال والمجتمع.
وكانت شرطة منطقة الجوف قد أصدرت بياناً حول قضية تعذيب هذه الطفلة؛ أوضحت فيه أن الادعاءات السابقة بأن الطفلة تعرضت للتعذيب في أحد قصور الأفراح بالقريات على يد مجهول؛ غير صحيحة، مؤكدة أن التحقيقات أكدت أن والدة الطفلة هي من عذبتها بعد أن اعترفت بذلك لدى شرطة القريات، وذكر البيان أنه تم إخراجها بكفالة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"ساند" لدعم العاطلين أم لدعم مؤسسة التأمينات؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/11/article_875419.html

عبدالحميد العمري

بعد نحو أربعة أعوام من إقرار تعويض التعطّل عن العمل، سيبدأ في الشهر القادم العمل بنظام التأمين ضد التعطّل عن العمل "ساند"، الذي سيشمل فقط العاملين السعوديين والسعوديات المشتركين في المؤسسة العامّة للتأمينات الاجتماعية.

يقوم تمويل هذا النظام على استقطاع 2 في المائة من الأجر المدفوع للعامل، يتشارك تحمّلها كلٌ من صاحب العمل والعامل المشترك، بواقع 1 في المائة على كل طرف. ويستهدف نظام "ساند" حماية العاطل عن العمل مؤقتاً، لمن كان عمره دون الـ59 عاماً، بصرْف تعويض شهري لمن فقد وظيفته لظروف خارجة عن إرادته مع رغبته في العمل وبحثه عنه، وهو ما سيثور حوله الكثير من الجدل القانوني، مصدره الرئيس كيف يمكن إثبات هذه الواقعة ومعرفة ظروف الفصل من العمل "رغم القيود عليه" هل كانتْ تعسّفية أو خلافه. وتستمر مدّة صرْف التعويض للمتعطّل عن العمل، وفقاً للشروط الموضوعة بحدٍ أقصى 12 شهراً متصلة أو متقطعة عن كل مرةٍ من مرات الاستحقاق، وتم تحديد قيمة التعويض بين 2000 و 9000 ريال.

أثير العديد من التساؤلات المهمّة حول النظام، كان من أبرزها: 1) مصدر تمويل النظام، الذي اعتمد في تمويل أرصدته على استقطاعه من الأجور الشهرية للعاملين، إضافة إلى نسبٍ مماثلة من أرباب العمل. وحسبما صرّحتْ به المؤسسة العامّة للتأمينات الاجتماعية؛ أنّها قامت بدراسة النظام وتطويره بعد الاطلاع على تجارب مماثلة معمول بها عالمياً بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وسنرى بعد قليل أنّ هناك تجارب أخرى لم تأخذ بها المؤسسة ولا وزارة العمل لاقتصادات وضعها الاقتصادي والمالي إمّا مقارب للاقتصاد السعودي، أو أنّها أقل منه من حيث القدرات المالية والموارد.

) إنّ أغلب أجور العاملين في القطاع الخاص تعد متدنية جداً، حيث بلغ متوسط أجور العمالة السعودية خلال 2013 نحو 4748 ريالا شهرياً (نحو 4320.7 ريال شهرياً بعد خصم التقاعد)، ومن ثم سيُشكّل استقطاع 1 في المائة بالنسبة لذوي الأجور المتدنيّة عبئاً إضافياً، خاصة أنّه سيظل بصفةٍ دائمة حتى سن التقاعد.

3) ترى شريحة كبيرة من المشتركين أنّها ستتحمّل فقط عبء تمويل هذا النظام، مقابل ضعف أو انعدام استفادتها منه في المستقبل، نظراً للانخفاض الكبير في معدلات الفصل وفقدان العمل، عدا الصعوبة القانونية لإثبات تلك الحالات. ودفعها للاستغراب الشديد عدم ردّ تلك الاستقطاعات الشهرية إلى المشترك طوال مدة الخدمة الوظيفية في حال لم يتعرّض الموظف لأي من حالات النظام.

4) يُتوقع أن تبلغ متحصّلات نظام "ساند" خلال عامه الأول أكثر من مليارِي ريال، يُقدّر أن يتجاوز إجماليها خلال عشرة أعوامٍ قادمة بنمو أعداد العمالة وعوائد استثمارها إلى أكثر من 47 مليار ريال. وبالنظر إلى حالات الفصل المتوقعة وفقدان العمل، فحسبما يبيّن التقرير السنوي الأخير لوزارة العمل؛ لم يتجاوز عدد القضايا المنتهية أمام الهيئات

الابتدائية بالفصل للعام الماضي 565 حالة فصل فقط، في حين لم يتجاوز مجموع مبالغ النزاع المنتهية التي تشمل الفصل وغيره من قضايا الحقوق النظامية وغيرها سقف 186.9 مليون ريال طوال العام، أيّ ما لا يتجاوز 9.3 في المائة من إجمالي المتحصّلات التقديرية لبرنامج ساند نتيجة تمويله بـ 2 في المائة من الأجور الشهرية للعمالة الوطنية (تُدفع بالمشاركة والمناصفة بين صاحب العمل والمشترك).

يُمثل مصدر تمويل نظام "ساند" الثقل الأكبر للإشكاليات، التي صاحبت إعلان بدء العمل به، ويُستغرب من كلٍ من وزارة العمل والمؤسسة العامّة للتأمينات الاجتماعية؛ لماذا لم يمتد اهتمامهم إلى تجارب الدول التي تموّل مثل هذه الأنظمة التكافلية والاجتماعية من الموارد المالية لحكوماتها، دون فرْض أية رسوم على أجور العاملين لديها؟ على الرغم من أنّ: 1) تلك الاقتصادات تعتبر من حيث وفرة الموارد والثروات أقل بكثير مقارنةً بالاقتصاد السعودي. 2) أنّ تلك الاقتصادات لديها برامج اجتماعية أخرى متعددة الأغراض، ولا تقف فقط عند هذا البرنامج، ورغم كل ذلك فضّلت حكومات تلك الاقتصادات تحمّل تكلفتها، بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنموية لمجتمعاتها.

من أبرز الأمثلة على تلك التجارب، التجربة الأسترالية التي تموّل برنامجها المماثل من خلال ضرائب الدخل التي يدفعها المواطنون، فيما لا يوجد أيّ تأمين إلزامي ضد البطالة يتم فرض رسوم تمويله على العاملين، بل إنّه من اللافتْ أنْ الحكومة الأسترالية تربط مخصصات البطالة مع معدّل التضخم، فتزيد المخصصات المدفوعة كلّما ارتفع معدّل التضخم. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة تستمر في دفع الإعانة للعاطل الأسترالي طوال فترة بطالته وانطباق الشروط عليه، بغض النظر عن المدّة الزمنية مهما طالتْ تلك المدّة.

أمّا في السويد، فتتحمل الاتحادات العمالية مسؤولية دفع معونات البطالة، التي تموّلها من الاشتراكات المقررة على العمال، حيث وضعت تلك الاتحادات نوعين من الاشتراكات (اختياري، إجباري)، يتمتع الاشتراك الاختياري بارتفاع منافعه تجاه العاطلين المستفيدين منها، أمّا الإجباري ذي الرسوم الأدنى للاشتراك، فيحصل على منافع أدنى من النوع الأوّل. الجدير بالذكر هنا أنّ العاطلين هنا يتسلمون ما يعادل 80 في المائة من آخر أجرٍ شهري تم تسلمه، مقارنةً بألمانيا، التي يتراوح حجم التعويض عن البطالة بين 60 و67 في المائة من آخر أجرٍ شهري، وإيطاليا التي يصل حجم التعويض إلى 40 في المائة، وهذا يفتح النقاش حول ارتفاع المخاطر بصورةٍ كبيرة فيما يخص العاملين ذوي الأجور الشهرية المرتفعة (أعلى من 30 ألف ريال)، حيث لن يلبّي على الإطلاق صرْف 9000 ريال شهرياً لتلك الشرائح، على الرغم من أنّها الشرائح، التي تمثّل الممول الأكبر لأرصدة نظام "ساند"، قياساً على ارتفاع أجورها الشهرية.

الشاهد من كل ما تقدّم، أن كل بلدٍ ينظر إلى أوضاعه الداخلية ومقدراته قبل أنْ ينظر إلى تجارب الآخرين، وبناءً على إمكاناته والتحديات التي يواجهها، تقوم الأجهزة الحكومية المعنيّة فيه باتخاذ القرار الأنسب والأفضل، الذي يؤمل من إقراره تحقيق المصلحة العامّة بالدرجة الأولى، ودفع أية أضرار محتملة قد تقع على الاقتصاد والمجتمع على حدٍّ سواء. لهذا يأمل أكثر من 1.5 مليون مواطن ومواطنة أنْ يعاد النظر مرةً أخرى في آلية تحصيل تمويل نظام "ساند"، لتأخذ في عين الاعتبار كل تلك الاعتبارات والمخاطر والاحتمالات غير المأمونة من جانب، ومن جانبٍ آخر الإمكانات والقدرات المالية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، وضرورة توظيفها في اتجاه تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة للمجتمع، لا العمل في اتجاهٍ معاكس لتلك الغايات التي كانتْ أوّل أهداف خطط التنمية. والله ولي التوفيق.

قانون استخدام "العقال"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140811/Con20140811717089.htm

صالح إبراهيم الطريقي

23

حقوق الإنسان في الصحافة

يقال «تكلم لأراك»، بمعنى أن لغتك ستدل السامع على الآلية التي يعمل بها عقلك، إن أسقطنا هذه المقولة على مؤسسات الحكومة، يصبح منصب «المتحدث الرسمي» مهما جدا، لمعرفة آلية عمل المؤسسة وكيف تعمل أنظمتها، وكيف تفكر؟
من هذا المنظور «تكلم لأراك»، وبعد أن ألقت شرطة القريات القبض على شاب عشريني في «مستشفى القريات العام»، قام بضرب ممرضة تعمل في قسم «العناية المركزة» لأسباب لم تتضح بعد.
صرح «تكلم» الناطق الإعلامي بصحة القريات «بدر المدهرش» لإحدى الصحف ليوضح ملابسات الحادث «بأن الممرضة كانت تؤدي عملها بالمستشفى، وقد تعرضت للضرب من قبل مراجع دون أسباب تستدعي ذلك أثناء قيامها بواجبها في خدمة المرضى».
من هذه اللغة الجميلة للناطق الإعلامي «المدهرش»، يتضح أن هناك مبررات للضرب بالعقال، أو كما قال هو «دون أسباب تستدعي ذلك»، فهل تتلطف وتتكرم «صحة القريات» بالكشف عن الدواعي المؤدية لاستعمال العقال، أو لائحة متى يحق للمراجع استخدام «العقال»، ومتى لا يحق له؛ لتتضح الصورة لسكان مدينة «القريات» حتى لا يسألوا قانونيا؟
بعيدا عن السؤال «الدعابة» الذي أنا على يقين أن رد «صحة القريات» سيكون إما سوء فهم من ناقل التصريح «إن لم يكن هناك تسجيل»، أو زلة لسان غير مقصودة من الناطق الإعلامي «إن سجل المراسل التصريح»، هناك مشكلة في العلاقة بين الموظف والمراجعين، ليس في الصحة فقط، بل في أغلب القطاعات الحكومية.
وغالبية المراجعين يشتكون من طريقة تعامل الموظف معهم، إلى أن تشكلت صورة نمطية عن الموظف بأنه يتعامل مع المراجعين وكأنهم متسولون «عليهم أن يحمدوا ربهم»؛ لأن الموظف يخدمهم.
قد لا تكون الصورة النمطية دقيقة أو هي ظالمة لبعض الموظفين، وأن بعض المراجعين يتحملون المسؤولية، ولكن المؤسسات لا تستطيع التحكم بسلوك المراجعين، أو ليس هذا مطلوبا منها، بقدر ما هو مطلوب منها التحكم بسلوك وطريقة تعامل موظفيها.
وهنا تبرز فكرة إعادة النظر في «قسم الشكاوى» الموجود بكل فروع الوزارات، فعادة موظفو هذا القسم مرجعهم الأول «مدير» الفرع الذي سيقيم أداءهم للعلاوات، وهذا ما يجعل «قسم الشكاوى» بلا قيمة، فهل تفكر الوزارات بأن تجعل هذ القسم مرجعه مكتب الوزير، فيستطيع هذا القسم القيام بمهامه دون خوف من سلطة مدير الفرع، فتتغير الصورة النمطية؟

التأمين الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
اضغط هنا

د. عبد الرحمن سعد العرابي

* لا أعرفُ كيف كلما تذكّرت
التأمينَ الصحيَّ على المواطنين
والذي وعدتنا به وزارةُ الصحةِ منذ
وزارةِ الدكتور أسامة شبكشي
تقفزُ إلى مقدمةِ ذاكرتي
قصصُ الأساطير والخيال..
وأقوالٌ وأمثالٌ
كالعنقاءِ والخلِّ الوفي..؟
* التأمينُ -كفعلٍ- مطبقٌ
في المملكةِ منذ زمنٍ
وحسب آخرِ احصائيةٍ

نشرتها الصحفُ المحليةُ..
فإن "9" ملايين مواطنٍ
مؤمنٌ عليهم طبياً في القطاع الخاص
وهذا يعني ثلثَ عددِ سكان
المملكةِ المواطنين...
* إضافة إلى أن
التأمينَ الطبي
أثبتَ وبالدليلِ
مؤشراتٍ إيجابيةً كبيرة
لكلٍّ أطرافِه :
المستفيد والجهة المؤمِّنة
وشركات التأمين ونوعية الخدمة
* وهذا في حسبةٍ بسيطةٍ
يوضّح أن وزارة الصحةِ
ستكونُ مع المواطنين
الرابحَ الأكبرَ
من تطبيق نظام تأمينٍ شاملٍ
لكلِّ مواطني المملكة..
* فالوزارةُ ستتحولُ إلى
طالبِ خدمةٍ مرغوبٍ جداً
تضعُ شروطها الضامنة
لخدمةٍ طبيةٍ راقيةٍ..
كما يوفرُ عليها مصاريفَ..
المستشفياتِ والمراكزِ الطبية
والأطباءِ والفنيين والإداريين
وكافةِ العاملين والأجهزةِ الطبية
والإزعاجِ المستمرِّ من
تذمُّرِ الناسِ من
خدماتِها الطبية..
* بل بحسبةٍ أخرى بسيطة
ستتمكنُ الوزارةُ من
تأجيرِ كافةِ منشآتِها الطبية
للقطاعِ الخاص وتتفرغُ كلية
للمراقبةِ وسَنِّ القوانين
التي تحققُ نتائجَ إيجابيةً
بتقديمِ خدماتٍ راقيةٍ
* وهذا يدفعُني إلى مطالبةِ
وزيرِ الصحةِ المكلفِ المهندس
عادل فقيه
وهو من أبناءِ القطاعِ الخاص أصلاً
ويعرفُ ويدركُ مزاياه
أن يبادرَ إلى الإسراع في
إقرارِ التأمين الطبي

لتكونَ خطوة رائدة ومبشِّرة
بتوفيرِ خِدْمات طبيةٍ راقيةٍ
لكافةِ مواطني المملكةِ
ولإقفال بابِ الازعاج
البشري والإعلامي
الذي تواجهُه الوزارةُ حاليا

حقوق الإنسان في العالم

مشاورات أممية مع أطراف الصراع بهدف إنهاء العنف في البلاد

مؤسسات حقوقية تدين أعمال العنف في ليبيا وتطالب بحماية المدنيين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4006357

أ ف ب - طرابلس

أدانت مؤسسات ومنظمات حقوقية دولية ومحلية، اعمال العنف التي تشهدها ليبيا وخصوصا في طرابلس وبنغازي (شرق) مطالبة بملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان وحماية المدنيين.

وتشهد العاصمة الليبية بنغازي خصوصا معارك عنيفة بين الميليشيات المتصارعة سقط فيها أكثر من 250 قتيلا وحوالى الف جريح، على الرغم من دعوات من المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار وبدء حوار شامل وفوري بين مختلف الفصائل.

ودان المجلس الليبي الأعلى للحريات العامة وحقوق الإنسان "كل الاعتداءات على المدنيين والمرافق الحيوية".

وقالت هذه المؤسسة التابعة للدولة في بيان تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه السبت: انه "اصبح من الصعب عليها القيام بواجبها نتيجة عدم توافر الحماية في مناطق النزاع في طرابلس وبنغازي لموظفيها مما قد يعرض حياتهم للخطر".

ودعت "كل الأطراف الى احترام الشرعية ومؤسسات الدولة القائمة والامتثال لقراراتها"، كما دعت "الحكومة المؤقتة إلى اتخاذ كافة الوسائل لإنهاء النزاع وحماية سكان طرابلس وبنغازي".

محاسبة المجرمين

من جهتها، أكدت "مؤسسة ليبيا المستقلة" الحقوقية التي تتخذ من بروكسل مقرا لها انها "ستجر كل المجرمين سواء من النظام السابق أو الحالي، سواء قتلوا أم عذّبوا أم سرقوا المال العام، للمثول أمام العدالة ومعاقبتهم بعد محاكمة عادلة".

ودعت المؤسسة التي تعمل مع البرلمان الاوروبي "كل من له غيرة على العدالة والحرية والكرامة" الى تزويدها "بما لديه من أدلة أو قرائن أو شهادات تثبت تورط أي كان، سواء كان من أمراء الحرب أم السياسيين بعد سقوط نظام معمر القذافي أم قبل ذلك".

أشارت خصوصا الى الذين "اقترفوا جرائم نهب او تعذيب او اختطاف او اغتصاب او قتل او اعتداء على المعالم التاريخية والأضرحة وسرقة الآثار والممتلكات العامة والخاصة والتي تعد جميعها جرائم ضد الإنسانية".

وقال رئيس المؤسسة باسط اقطيط السياسي المرشح السابق لرئاسة الوزراء الليبية في بيان: ان "دائرة الجريمة اتسعت وما عدنا قادرين على حصر المجرمين المتعاقبين (...) ونتيجة لذلك وفي ظل عدم وجود الدولة، لم يبق أمام منظمات المجتمع المدني إلا أن توثّق هذه الجرائم وتتبع مرتكبيها من خلال المحاكم الدولية".

وكان مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قال في بيان الجمعة: إن "المفوضية تشعر بقلق بالغ حيال الوضع في ليبيا، حيث يحتدم الصراع بين العديد من المجموعات المسلحة خاصة في بنغازي وطرابلس".
وقالت المفوضية: انها تود "تذكير جميع الاطراف المنخرطة في النزاع بأنه وفقا للقانون الدولي تعتبر الهجمات العشوائية جرائم حرب، وكذلك الاعتداءات على المدنيين والأهداف المدنية مثل المطارات إلا إذا تم استخدام هذه المنشآت المدنية لأغراض عسكرية، كما يعتبر التعذيب كذلك جريمة حرب".
وتحدثت عن "تقارير وردت إليها عن قصف عشوائي متكرر للمناطق المكتظة بالسكان قامت به الأطراف المتنازعة مما ادى إلى مقتل واصابة عدد من المدنيين بمن فيهم اطفال (...) وعن احتجاز عدد من الاشخاص من قبل المجموعات المسلحة من الجانبين".
وقالت: انها تلقت "تقارير اولية عن حالات تعذيب نقوم بالتحقيق فيها". كما اشارت الى "استمرار الاعتداءات على الاعلاميين".
وأضافت أن "الظروف الحياتية للمدنيين في المدينتين تدهورت على نحو مضطرد مع تضاؤل الامدادات من الغذاء والوقود والكهرباء والمنشآت الصحية تأثرت بشدة من جراء العنف كما ارتفعت نسبة الجريمة العادية".
وأكدت أنه "يمكن محاكمة المرتكبين المباشرين لأي من هذه الجرائم في ليبيا وكذلك القادة الذين أمروا بها أو لم يقوموا بإيقاف ارتكاب هذه الجرائم، ويمكن أن تندرج هذه المحاكمات ضمن صلاحية المحكمة الجنائية الدولية"، مشددة على ضرورة "الا يكون هناك افلات من العقاب".
وناشدت المفوضية كافة الأطراف "الإنهاء الفوري لكافة الانتهاكات للقانون الدولي"، معربة عن أملها في "لن يتوقف الاقتتال وأن يشارك الليبيون في حوار لحل خلافاتهم بالطرق السلمية".
وكانت مدعية المحكمة الجنائية الدولية هددت نهاية شهر يوليو الماضي بإطلاق ملاحقات قضائية ضد المسؤولين عن الهجمات ضد المدنيين والأملاك العامة في ليبيا.وقالت المدعية فاتو بن سودة: "لن نتردد في التحقيق في جرائم ارتكبت في ليبيا ويعود اختصاص البت فيها الى المحكمة، وفي ملاحقة المنفذين ايا كان وضعهم الرسمي او انتماؤهم"، داعية كل الاطراف الى "وقف التعرض للمدنيين".
وقالت: انه بموجب قرار الامم المتحدة الصادر في فبراير 2011 بعد بدء الثورة ضد نظام معمر القذافي، "يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة صلاحياتها حيال أي عمل إبادة وجريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب ترتكب على الأراضي الليبية منذ 15 فبراير 2011".
ونهاية الأسبوع الماضي، طلب البرلمان الليبي من جميع الأطراف المتنازعة الوقف الفوري لإطلاق النار والأعمال القتالية في مدينتي طرابلس وبنغازي دون قيد أو شرط. وأكد البرلمان في قراره أنه "سيتخذ كافة الإجراءات التصعيدية في حالة عدم الامتثال لهذا القرار أيا كان الطرف الرافض له".
إنهاء العنف
ومنذ نهاية الأسبوع الماضي، يقود نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ونائب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، مشاورات مع الأطراف الليبية بهدف إنهاء العنف في البلاد.
وقالت البعثة في بيان: إن ولد الشيخ أحمد، الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا، يزور طرابلس على رأس وفد يضم مدير الشؤون السياسية في البعثة السيد معين شريم.وأضاف البيان: إن هدف الزيارة هو تقييم الاحتياجات الانسانية وبحث الخيارات التي يمكن اتباعها من أجل التخفيف من معاناة المدنيين الابرياء من جراء القصف العشوائي والتهجير والنقص الحاد في المواد الغذائية وانقطاع في الخدمات الأساسية.
وأكد ولد الشيخ أحمد في بيان على الموقع الالكتروني للبعثة، أن "البعثة تعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار دائم ومستدام".

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين
15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140811/Cartoon201408115952.htm

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
15 شوال 1435هـ - 11 أغسطس 2014م

http://www.alyaum.com/article/4006391